مجلة جامعة الملك سعود، م١٠، الآداب (١)، ص ص ٣ - ٣٣ (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

قضية الاحتجاج للنحو واللغة

حمزة بن قبلان المزيني

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب،

جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢٣/ ١/ ١٤١٦هـ؛ وقبل للنشر في ٩/ ٢/ ١٤١٧هـ)

ملخص البحث. تعد قضية الاحتجاج للنحو واللغة إحدى القضايا المركزية في الدراسات العربية. ذلك أنها حددت صورة اللغة العربية المعيار التي يجب أن تحتذى. ويحاول هذا البحث أن يدلل على أن النظرة السائدة للشواهد النحوية واللغوية لا تتطابق بالضرورة مع عمل العلماء العرب الأوائل. كما أن هذه الصورة النمطية مؤسسة على بعض المحاولات القديمة التي سعت لتصوير البنية النظرية التي قامت عليها الدراسات النحوية واللغوية. ومن أشهر هذه المحاولات ما قام به الفارابي في تنظيره لعمل العلماء العرب القدماء. فمن أهم ما تتميزه النظرية اللغوية العربية القديمة، في رأيه، قصر الاحتجاج على لغة البدو. وقد انتقل هذا التصور النظري إلى من جاء بعده حتى أصبح أشهر المسلمات. لكننا إذا تأملنا المصادر اللغوية والنحوية المبكرة، فإننا نجد أنها تخالف هذه الصورة النمطية. فصحيح أن سيبويه كان في كتابه وصفيًا ومعياريًا أحيانًا، لكن همه الأول إنما كان التنظير لمعرفة العربي للغته. فوظيفة الشواهد عنده إنما هي اختبار تلك المعرفة. فلم يكن قصده هو والعلماء الأوائل تحديد من يحتج به ومن لا يحتج به فحسب. وذلك ما يجعل إعادة النظر في المقولات التقليدية عن تلك الفترة التأسيسية للدراسات النحوية واللغوية أمرًا ضروريًا.

في قضية الاحتجاج

تعد قضية الاحتجاج واحدة من المسائل المهمة في الدراسة اللغوية العربية قديمًا

وحديثًا. فقد استقر في الأذهان أن العلماء العرب قعّدوا للغتهم خوفًا عليها من الفساد الذي أصابها بسبب دخول غير العرب الإسلام. إذ نتج عن خطأ هؤلاء في استعمالها ما يشبه الانهيار الكامل للنظام اللغوي العربي. وقد عمد العلماء العرب القدماء - كما يقال - إلى استخراج قواعد اللغة في الأصوات والصرف والنحو والمعجم والدلالة من مادة لغوية حرصوا على أخذها من مصادر لم يصبها هذا الفساد. ومبالغةً في الحرص على تحصين اللغة من كل فساد أوقفوا الاستشهاد بالكلام العربي الذي جاء بعد فترة رأوا أنها حد فاصل بين الفصاحة العربية والفساد الذي جاء به المولَّدون. ويبدو أن كثيراً من المعالجات لهذه القضية في القديم والحديث أخذت هذه الأفكار كأنها مسلمات.

وفي هذه الورقة سأحاول أن أعرض لهذه القضية وأبيّن أن هذه الأفكار مما يمكن التشكيك فيه؛ فهي ليست حقائق. وسأتناول بالتفصيل هذه الأفكار مبيّنًا أن كثيراً منها لا يعدو أن يكون انطباعات نجد مثيلاً لها في الحضارات الأخرى التي دُرست فيها هذه القضية. كما أن فيما أورده العلماء العرب القدماء أدلة كافية تجعل من المواقف التقليدية من هذه القضية جزءًا واحدًا مما كان سائدًا من مواقف. بل إننا نجد أن في التراث اللغوي والنحوي مقولات كثيرة تناقض تلك المواقف السائدة.

كما أن المصادر النحوية واللغوية العربية نفسها تبيّن عدم دقة المواقف السائدة في قضية الاستشهاد، إذ إننا نجد أن هذه المصادر لم تتعامل مع هذه القضية بالطريقة التي توحي بها هذه المقولات، وكانت وظيفة الشواهد في هذه المصادر تختلف اختلافًا كبيراً عن الوظيفة التي يظن أنها جاءت من أجلها.

وتشتمل الورقة على إيراد المواقف التقليدية بشأن هذه القضية ثم عرضها في ضوء المصادر الأساسية. وتعالج من بعد ذلك الظروف الاجتماعية والعلمية التي نشأت فيها هذه المقولات. وللتدليل على عدم دقة تلك المقولات التقليدية سيقارن بينها وبين المواقف الشبيهة في اللغات الأخرى وهي التي بحثت من قبل وبُيِّن أنها ليست صحيحة وتختتم الورقة بفحص *كتاب* سيبويه لكي نرى وظيفة الشواهد فيه.

نص الفارابي

من النصوص التي سيطرت على الفكر اللغوي العربي في القديم والحديث ما

أورده أبو نصر الفارابي في كتابه *الألفاظ والحروف* واصفًا فيه منهج العلماء العرب الأوائل في تقعيد اللغة. وقبل إيراد النص فإنه ينبغي أن ننظر في السياق الذي ورد فيه.

مهّد الفارابي لهذا النص بوضع نظرية يفسر فيها حدوث الخطأ في اللغة يقول:

وقد يجب لذلك أن يعلم من الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمة. فنقول إنه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم تمكنًا يحصنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم وعن النطق بها ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم أو ممن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانه عن النطق بها. وأما من كان لسانه مطاوعًا على النطق بأي حرف شاء مما هو خارج عن حروفهم وبأي لفظ شاء من الألفاظ المركبة عن حروف غير حروفهم وبأي قول شاء من الأقاويل المركبة من ألفاظ سوى ألفاظهم فإنه لا يؤمن أن يجري على لسانه ما هو خارج عن عاداتهم الممكنة الأولى فيعود ما قد جرى على لسانه فتصير عبارته خارجة عن عبارة الأمة ويكون خطأ ولحنا وغير فصيح. فإن كان مع ذلك قد خالط غيرهم من الأمم وسمع ألسنتهم أو نطق بها كان الخطأ منه أقرب وأحرى، ولم يؤمن بما يوجد في عادته أنه لغير تلك الأمة التي هو منهم. وكذلك الذين كانوا يحصنون عن النطق وعن تحصيل حروف سائر الأمم وألفاظهم - إذ كانوا يحصنون عما لم يكن عودوه أولاً من مخالفة أشكال ألفاظهم وإعرابها - إذا كثرت مخالطتهم لسائر الأمم وسماعهم بحروفهم وألفاظهم، لم يؤمن عليه أن تتغير عادته الأولى ويتمكن فيه ما يسمعه منهم فيصير بحيث لا يوثق بما يسمع منه.[(١)]

ويستمر الفارابي في تحديد هذا الإطار النظري قائلاً:

ولما كان سكان البرية في بيوت الشعر أو الصوف أو الخيام والأحسية [الأخبية] من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة فيهم وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الأمم وألفاظهم وألسنتهم عن النطق بها وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المدر منهم أطبع وكانت نفوسهم أشد انقيادًا لتفهم ما لم يتعودوه ولتصوره وتخيله وألسنتهم للنطق بما لم يتعودوه، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيهم هاتان الطائفتان. ويتحرى منهم من كان في أوسط بلادهم فإن من كان في

(١) أبو نصر الفارابي، *كتاب الحروف*، حققه وقدم له وعلق عليه محسن مهدي، ط٢ (بيروت: دار المشرق، ١٩٩٠م)، ١٤٥-١٤٦.

الأطراف منهم أحرى أن يخالطوا مجاوريهم من الأمم فتختلط لغاتهم بلغات أولئك، وأن يتخيلوا عجمة من يجاورهم. فإنهم إذا عاملوهم احتاج أولئك أن يتكلموا بلغة غريبة عن ألسنتهم، فلا يطاوعهم على كثير من حروف هؤلاء، فيلتجؤوا إلى أن يعبروا بما يتأتى لهم ويتركوا ما يعسر عليهم. فتكون ألفاظهم عسيرة قبيحة وتوجد فيها لكنة وعجمة مأخوذة من لغات أولئك. فإذا كثر سماع هؤلاء ممن جاورهم من هذه الأمم للخطأ وتعودوا أن يفهموه على أنه من الصواب لم يؤمن تغير عادتهم، فلذلك ليس ينبغي أن تؤخذ عنهم اللغة ومن لم يكن فيهم سكان البراري أخذت عن أوسطهم سكنا.»[٢]

ومن هذا يتبين أن الفارابي يرى أن المصدر الوحيد للخطأ في اللغة هو التأثير الخارجي.

وبعد أن ينتهي الفارابي من هذ التأطير النظري الذي يحدد من يمكن أن تؤخذ عنه اللغة يبرهن عليه بما يرى أن العلماء العرب الأوائل قاموا به عند تدوينهم اللغة العربية وتقعيدها، فيقول:

وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء. فإن فيهم سكان البراري وفيهم سكان الأمصار. وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى مائتين. وكان الذي تولى ذلك منهم من بين الأمصار أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق. فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أواسط بلادهم ومن أشدهم توحشًا وجفاء وأبعدهم إذعانًا وانقيادًا، وهم قيس وتميم وأسد وطيء ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر.[٣]

ويمثل هذا الإطار النظري النظرة السائدة في الثقافة العربية. فهو يلخصها ويصوغها في شكل نظرية تفسر ما قام به العلماء العرب الأوائل وتعقلن منهجهم. ولقد رسم هذا النص الصورة التي رسخت في أذهان الناس عن اللغة العربية نفسها التي سمعها العلماء الأقدمون، ولا سبيل إلى الكشف عن الصورة الأقرب إلى الحقيقة إلا بمناقشة هذه الصورة وعرضها على ما ورد في المصادر من الأخبار وعلى ما عمله

(٢) الفارابي، *كتاب الحروف*، ١٤٦.

(٣) الفارابي، *كتاب الحروف*، ١٤٧.

العلماء العرب فعلاً ومقارنة ذلك بما نجده في الحضارات الأخرى.

مدى مطابقة نص الفارابي لما عمله الخليل وسيبويه

لكي نقوّم نص الفارابي من حيث صحة تصويره لما قام به العلماء العرب، يجب أن نفحص مصدرين مهمين من مصادر الدراسة النحوية واللغوية العربية القديمة، وأول المصدرين *كتاب العين* للخليل بن أحمد الفراهيدي وهو أول معجم عربي كما يقال.

فلقد استشهد الخليل في *العين* بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، واستشهد بما يزيد على ثلاثمائة حديث نبوي وبعدد كبير من أقوال الصحابة والتابعين والفقهاء والعلماء المعاصرين له؛ كما استشهد بالشعر جاهليه وإسلاميه وبشعر المعاصرين له.(٤) واستشهد بشعره هو،(٥) كما أورد مفردات كثيرة وصفها بأنها لغات لبعض القبائل والمدن أو الأقطار وقد ضمّن معجمه كثيراً من الكلمات المعرّبة، مما يوحي بأنه يعدها داخلة في العربية التي يعدها صحيحة، كما أنه في بعض الأحيان يؤرخ لهذا التعريب ويستشهد عليه بأبيات لبعض الشعراء.(٦) وتجدر الإشارة إلى أن الخليل ينص في بعض الأحيان على الفصاحة والفصحاء ويصف بعض صيغ الألفاظ بأنها رديئة أو قبيحة، إلا أنه في الغالب الأعم ينظر إلى التنوعات اللغوية الكثيرة على أنها تنتسب إلى شيء واحد هو اللغة العربية. وهذا ما يبينه قوله في مقدمة معجمه: «بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين وهو أقصى الحروف، ونضم إليه ما بعده حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب.»(٧)

أما سيبويه، فإن كتابه شاهد على عدم دقة وصف الفارابي. فقد استشهد سيبويه بشعراء نص الفارابي (كما يبدو النص في *المزهر* للسيوطي)(٨) على عدم استشهاد العلماء العرب بقبائلهم. ومن ذلك قول الفارابي بعدم أخذهم عن قضاعة مع أن

(٤) انظر مثلاً: الخليل بن أحمد الفراهيدي، *كتاب العين*، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (بيروت: دار الأعلى للمطبوعات، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ٣: ١٨٥؛ ٥: ٩٠.

(٥) الفراهيدي، *كتاب العين*، ٣:١٨٥؛ ٥:٩٠.

(٦) الفراهيدي، *كتاب العين*، ٤:٢٨٨.

(٧) الفراهيدي، *كتاب العين*، ١:٦٠.

(٨) عبدالرحمن جلال الدين السيوطي، *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، د. ت.)، ١: ٢١١-٢١٢.

سيبويه استشهد بتسعة شعراء منها، ونص الفارابي على عدم أخذهم عن ثقيف، وقد استشهد سيبويه بأربعة شعراء منها؛ ونص الفارابي على عدم أخذهم عن بكر وتغلب، وقد استشهد سيبويه بعدد كبير منهم، إذ استشهد سيبويه بالأخطل التغلبي وحده في مواضع كثيرة. كما استشهد بشعراء من إياد وغسان وغيرهم مما نص الفارابي على عدم الأخذ منهم. وعلى نقيض ما يقوله الفارابي من عدم أخذهم «عن حضري قط،» فإننا نجد سيبويه استشهد بعدد كبير من شعراء مكة والطائف والمدينة والحيرة والبصرة والكوفة.[٩] فنص الفارابي إذن لم يكن دقيقًا في تصويره لما قام به هذان العالمان الرائدان المؤثران في الدراسة اللغوية والنحوية العربية. وبذلك تسقط دلالة هذا النص. وينبغي عدم الاستدلال به لذلك في الكشف عن منهج العلماء العرب القدماء في تدوينهم للغة وتقعيدهم لها. ولم يكن نص الفارابي إلا تلخيصًا للمواقف التي كانت سائدة في الثقافة العربية. وهي المواقف التي تصورها المصادر العربية المعاصرة لفترة التدوين والتقعيد. وينبغي أن يشار هنا إلى أن هذه المواقف ليست إلا انطباعات وحسب، ولم تكن صادرة عن دراسات مستقصية للوضع اللغوي في تلك الفترة. ويضاف إلى ذلك أن وراء كثير من هذه المواقف تقف بعض المؤثرات الذوقية والقومية والجدالية بل والعنصرية في بعض الأحيان.

وسوف أورد فيما يلي بعض النماذج من هذه المقولات وأورد مقولات أخرى تناقضها كانت تعيش جنبًا إلى جنب معها.

ومن أبرز المقولات التي ظهرت عن الوضع اللغوي القول بفصاحة قريش. ويبين نص الفارابي كما يبدو في كتاب *المزهر*، ومقولة الفراء في *المزهر* أيضًا، والخبر الذي رواه الجاحظ في *البيان والتبين*،[١٠] والخبر نفسه بصيغة مقاربة الذي رواه صاحب *الكامل*،[١١] الثناء العريض على فصاحة هذه القبيلة. ومع ذلك، فإن كتاب الخليل

(٩) خالد عبدالكريم جمعة، *شواهد الشعر في كتاب سيبويه* (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٠م)، ٢٦٨-٣٠٢.

(١٠) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، *البيان والتبيين*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، ٣: ٢١٢-٢١٣.

(١١) أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، *الكامل*، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ٢: ٧٦٥.

يخلو من أي نص يوحي بفصاحة قريش، كما أن كتاب سيبويه لا تمثل فيه الشواهد من لغة قريش إلا جزءا ضئيلا. وللمقارنة فقط فقد استشهد سيبويه بأربعة وعشرين شاعراً من بكر وتغلب في أكثر من مائة وعشرين موضعًا؛ أما قريش فقد استشهد بأربعة عشر شاعراً منها في حوالي خمسة وثلاثين موضعًا. وترد في بعض المصادر أقوال أخرى تنسب التفوق في الفصاحة إلى قبائل غير قريش. ومن ذلك ما يقوله أبو عمرو بن العلاء بأن أفصح العرب قبائل السراة،(١٢) كما ورد في *العين* أن أفصح العرب قعين نصر أو نصر قعين،(١٣) وهناك نص في *معاني القرآن* للفراء يجعل بني أسد هم الفصحاء.(١٤)

ومن هذا يتبين عدم إجماع المصادر على اختصاص قريش بالفصاحة، بل إن بعضها يجعل هذا الاختصاص لقبائل غيرها. بل إنه لو صح اختصاص قريش بالفصاحة لكان هذا متناقضًا مع نص الفارابي الذي يحصر الفصاحة وصفاء اللغة في سكان البراري. ويدل تعدد هذه الأقوال على أنها لم تصدر عن استقصاء للغة، بل لا تزيد هذه الأقوال على كونها انطباعات يطلقها بعض العلماء سنجد مثيلاً لها في بعض الأقوال التي سأعرض لها فيما بعد. ومما يشكك في مثل هذه المقولات، أن المصادر العربية تورد أقوالاً مؤداها أن لغة العرب واحدة لا يفضل بعض القبائل القبائل الأخرى فيها، وينظر إليها وحدة واحدة مقابل اللغات الأخرى. ومن هذه المقولات ما يقوله الجاحظ: «والبديع مقصور على العرب، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة وأربت على كل لسان.»(١٥) وقوله: «والعرب كلهم شيء واحد لأن الدار والجزيرة واحدة والأخلاق والشيم واحدة واللغة واحدة.»(١٦)

ومن الأقوال التي يوردها الجاحظ وتدل على الموقف الذي يرى أن العرب لا يفضل بعضهم بعضًا في اللغة ما رواه من شهادة عبدالملك بن عمير (القرشي المتوفى سنة

(١٢) انظر نص أبي عمرو بن العلاء عن فصاحة أهل السراة في: السيوطي، *المزهر*، ٢: ٤٨٣.

(١٣) الفراهيدي، *كتاب العين*، ١:١٦٩.

(١٤) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، *معاني القرآن*، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط٣ (بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ١٤:٣.

(١٥) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٤: ٥٥-٥٦.

(١٦) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٣: ٢٩١.

١٣٦هـ) للأحنف بالفصاحة، يقول: «ولكنه كان إذا تكلم جلّى عن نفسه.»[١٧] وبالمقابل يورد شهادة أحد الأعراب لعبد الملك بن عمير هذا بالفصاحة، فيقول: «وتكلم عبدالملك بن عمير وأعرابي حاضر، فقيل له: كيف ترى هذا الكلام؟ فقال: لو كان كلام يؤتدم به لكان هذا الكلام مما يؤتدم به.»[١٨] فلو كانت الفصاحة مقصورة على أحد لما وجدنا هذا الثناء المتبادل بين شخصين ينتميان الى قبيلتين مختلفتين. ومن ذلك ما يقوله الجاحظ: «وأنا أقول: إنه ليس في الأرض كلام أمتع ولا آنق ولا ألذ في الأسماع ولا أشد اتصالاً بالعقول السليمة، ولا أفتق للسان، ولا أجود تقويما للبيان، من طول استماع حديث الأعراب العقلاء والفصحاء البلغاء.»[١٩] وكذلك قوله: «لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، وأطردت، وتكاملت، بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة، لفقد الخلطاء من جميع الأمم.»[٢٠] ومن ذلك أيضًا ثناؤه على الأعراب بالفصاحة في مواضع كثيرة من كتبه. فكيف تستقيم هذه الأقوال التي تنظر إلى العرب على أنهم متساوون في الفصاحة مع اختصاص قريش بالفصاحة؟

ومما يدل أيضًا على أن المقولات التي ترد في المصادر العربية لم تكن تصدر عن استقصاء ما ورد في نص الفارابي وما تورده المصادر عن فصاحة الأعراب في الحين الذي فيه نجد المصادر نفسها تورد بعض المقولات التي لا ترى للأعراب تميزًا على غيرهم. ومن ذلك ما يقوله أبو الخطاب (شيخ سيبويه): «إن عامة أهل البدو لا تفهم ما يريد الشاعر ولا يحسنون التفسير.»[٢١] وكذلك قول الجاحظ: «وليس الأعرابي بقدوة إلا في الجر والنصب والرفع وفي الأسماء، وأما غير ذلك فقد يخطىء ويصيب.»[٢٢]

(١٧) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ٥٦.

(١٨) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢:٦٩.

(١٩) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١:٤٥.

(٢٠) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١:١٦٣.

(٢١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، *كتاب النقائض: نقائض جرير والفرزدق*، تحقيق بيفان (ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٥م)، ٢:١٠٢٦.

(٢٢) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، *الحيوان*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٢ (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م)، ٢:١٥٠-١٥١.

وقوله: «فالراوية كلما كان الأعرابي أكذب في شعره كان أطرف عنده، وصارت روايته أغلب، ومضاحيك حديثه أكثر. فلذلك صار بعضهم يدعي رؤية الغول، أو قتلها، أو مرافقتها، أو تزويجها.»[٢٣] وصورة الأعراب التي تبينها هذه الأقوال تختلف اختلافًا حادًا مع تلك الصورة التي يظهر فيها الأعرابي أمينًا فيما يرويه، حجة في كل ما يقول.

وليست هذه المقولات المتناقضة عن الوضع اللغوي بشيء غريب على الجو الثقافي في تلك الفترة، فقد وردت مقولات كثيرة متناقضة عن قضايا لغوية كثيرة. ومن أشهر تلك القضايا التي وردت بشأنها أقوال متناقضة ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: ما لسان حمير اليوم بلساننا ولا لغتهم بلغتنا. ومع أن هذه المقولة تنفي التشابه بين اللغتين إلا أنه قد ورد عن أبي عمرو بن العلاء نفسه أقوال في *العين* و *الجمهرة* تظهر فيها اللغة الحميرية لغة عربية لا فرق بينها وبين التنوعات الأخرى لهذه اللغة. ومن ذلك ما يرويه الخليل، قال: قال تبع حيث حج:

وأقمنا به من الدهر شيئًا وجعلنا لبابه إقليدًا[٢٤]

واستشهاده بشاعر حميري آخر، قال: «والقباية: المفازة، بلغة حمير. قال شاعرهم:

وما كان عنز ترتعي بقبابة...»[٢٥]

وما أورده صاحب *الجمهرة*: «قال أبو حاتم: قال الأصمعي: قال أبو عمرو بن العلاء: رأيت باليمن امرأة ترقص ابنها وهي تقول:

ياربنا من سره أن يكبرا فشق له يارب ملاً حيرا[٢٦]

وقوله: «وأخبرنا أبو حاتم عن الأصمعي قال: قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابيًا يمانيًا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت: يقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟»[٢٧]

(٢٣) الجاحظ، *الحيوان*، ٦:٢٥٢.

(٢٤) الفراهيدي، *كتاب العين*، ٥:١١٥.

(٢٥) الفراهيدي، *كتاب العين*، ٥:٢٢٩.

(٢٦) الفراهيدي، *كتاب العين*، ١: ٥٢٩.

(٢٧) أبو بكر محمد الحسن بن دريد، *كتاب جمهرة اللغة*، تحقيق رمزي منير البعلبكي، ط١ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م)، ١:٣٧٠.

وكذلك ما ورد في *العين* عن كلمة (البلّ) وقوله عنها إنها بمعنى «المباح» بلغة حمير. واستشهد عليها بحديث نبوي هو «وهيَ لشارب حلّ وبلّ.»[٢٨] فهذه النصوص وبعضها مروي عن أبي عمرو بن العلاء نفسه تبيّن أن الحميرية ليست مختلفة عن العربية.

ومن الدوافع المحتملة لمثل هذه المقولات المتناقضة اختلاف الأذواق والاهتمامات. ومن ذلك ما يرويه الجاحظ عن النحويين إذ يقول: «ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب... ولقد رأيت أبا عمرو الشيباني يكتب أشعاراً من أفواه جلسائه، ليدخلها في باب التحفظ والتذكر. وربما خيّل إليّ أن أبناءأولئك الشعراء لا يستطيعون أبداً أن يقولوا شعراً جيداً لمكانة أعراقهم من أولئك. ولولا أن أكون عيّاباً ثَمَّ للعلماء خاصة، لصوّرت لك في هذا الكتاب بعض ما سمعت من أبي عبيدة ومن هو أبعد في وهمك من أبي عبيدة.»[٢٩] فاختلاف العلماء في اختياراتهم ترجع إلى اهتماماتهم العلمية واختلاف أذواقهم. وما يعده بعضهم جديراً بالعناية يراه آخرون مثالاً لما يجب أن يترك. فلذلك تؤثر هذه الأذواق والاهتمامات في الأحكام التي يصدرها كل فريق.

بل إن الأذواق قد تتغير لدى المجموعات نفسها. ومن ذلك ما يقوله الجاحظ أيضاً: «وقد أدركت رواة المسجديين والمريديين ومن لم يرو أشعار المجانين ولصوص الأعراب، ونسيب الأعراب، والأرجاز الأعرابية القصار، وأشعار اليهود، والأشعار المنصفة، فإنهم لا يعدونه في الرواة. ثم استبردوا ذلك كله ووقفوا على قصار الحديث والقصائد، والفقَر والنتف من كل شيء. ولقد شهدتهم وما هم على شيء أحرص منهم على نسيبَ العباس بن الأحنف، فما هو إلا أن أورد عليهم خلف الأحمر نسيب الأعراب، فصار زهدهم في شعر العباس بقدر رغبتهم في نسيب الأعراب، ثم رأيتهم منذ سنيات، وما يروى عندهم نسيب الأعراب إلا حدث السن قد ابتدأ في طلب الشعر، أو فتياني متغزل.

---

(٢٨) الفراهيدي، *كتاب العين*، ٣١٩:٨.

(٢٩) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢٤:٤.

وقد جلست إلى أبي عبيدة، والأصمعي، ويحيى بن نجيم، وأبي مالك عمرو بن كركرة مع من جالست من رواة البغداديين، فما رأيت أحدًا منهم قصد إلى شعر في النسيب فأنشده. وكان خلف يجمع ذلك كله.»[٣٠] فهذه التغيرات المتلاحقة في الأذواق لابد أن يصدر عنها مقولات قد يتناقض بعضها مع بعض.

ويمكن أن يعد من ذلك التعصب للقديم بسبب قدمه، وكمثال على ذلك تشدد أبي عمرو بن العلاء الذي يروى عنه أنه لم يحتج ببيت إسلامي.[٣١] وكذلك أحكامه الصارمة التي يرويها الجاحظ عنه مثل قوله: «لم أر قرويين أفصح من الحسن والحجاج.» وأنه «كان زعموا- لا يبرئهما من اللحن.»[٣٢] يضاف إلى ذلك عدم روايته لشعر جرير والفرزدق وبشار على الرغم من إعجابه بهم. إن هذا التشدد لو اتبعه العلماء العرب لحذفوا أكثر ما يستشهد به في اللغة والنحو والأدب.

ولا يبعد أن يكون للتحيز العرقي والحضاري دور في هذه المقولات. ومن ذلك أننا نجد كثيرًا من هذه المقولات حول اللغة مدفوعًا بهذه التحيزات. ومن أمثلة ذلك ما يورده الجاحظ قال: «وأنا رأيت عبدًا أسود لبني أسيد، قدم عليهم من شق اليمامة، فبعثوه ناطورًا وكان وحشيًا محرمًا، لطول تعزبه كان في الإبل، وكان لا يلقى إلا الأكَرَة، فكان لا يفهم عنهم، ولا يستطيع إفهامهم، فلما رآني سكن إليّ وسمعته يقول: لعن الله بلادًا ليس فيها عرب. قاتل الله الشاعر حيث يقول: حر الثرى مستعرب التراب. أبا عثمان إن هذه العريب في جميع الناس كمقدار القرحة في جميع جلد الفرس. فلولا الله رَقَّ لهم فجعلهم في حاشيته لطمست هذه العجمان آثارهم. أترى الأعيار إذا رأت العتاق لا ترى لها فضلاً؟ والله ما أمر الله نبيه بقتلهم إلا ضنّة بهم، ولا ترك قبول الجزية منهم إلا تنزيها لهم.»[٣٣] فهذا العبد الأسود يبلغ به التعصب للعرب من أجل عدم فهمه أو إفهامه لهؤلاء الأكرة هذا الحد من التحيز. ومن الطبيعي أن ينتج عن مثل هذه المواقف مقولات متحيزة تفضل لغة العرب على غيرهم.

---

(٣٠) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٤: ٢٣-٢٤.

(٣١) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ٣٢١.

(٣٢) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ١٦٣.

(٣٣) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢: ٧١-٧٢.

ويورد الجاحظ بعض المقولات التي توضح أن غير العربي يمكن أن يتمكن من العربية إلى حد بعيد وإن لم يتمكن من إجادة الجانب الصوتي. ومن ذلك قوله: «وقد يتكلم المغلاق الذي نشأ في سواد الكوفة بالعربية المعروفة، ويكون لفظه متخيراً فاخراً، ومعناه شريفًا كريمًا، ويعلم مع ذلك السامع لكلامه ومخارج حروفه أنه نبطي. وكذلك إذا تكلم الخراساني على هذه الصفة، فإنك تعلم مع إعرابه وتخير ألفاظه في مخرج كلامه، أنه خراساني، وكذلك إن كان من كتاب الأهواز.»[٣٤] ويؤكد الجاحظ أن السندي: «إذا جلب كبيراً فإنه لا يستطيع إلا أن يجعل الميم زايًا ولو أقام في عليا تميم، وفي سفلى قيس، وبين عجز هوازن خمسين عامًا.»[٣٥]

وفي هاتين المقولتين نرى أن الجانب الذي يستعصى على هؤلاء الداخلين في العربية ليس إلا الجانب الصوتي؛ أما أنظمة اللغة الأخرى، فإن هؤلاء يمكن أن يتمكنوا منها. وهذا يتماشى مع ماهو معروف اليوم في الدراسة اللسانية من أن الإنسان لا يمكن أن يتمكن من الجانب الصوتي في اللغة التي يكتسبها كبيراً بعد سن الثانية عشرة.

وقد أورد الجاحظ أقوالاً ينطق فيها بعض العرب نسبًا بعض الأصوات نطقًا غير عربي بسبب نشأتهم في بيئة غير عربية. ومن ذلك ما يرويه عن خطأ عبيد الله بن زياد بسبب نشأته بالأساورة مع أمه مرجانة.[٣٦] بل إن عبيد الله بن زياد يتجاوز الأخطاء الصوتية إلى الوقوع في الخطأ في استعمال المفردات مثل قوله: افتحوا سيوفكم.[٣٧] وكذلك ما يرويه عن لكنة ابن سنان وهو عربي نشأ في بيئة غير عربية. وعلى عكس ذلك يورد خبراً يصحح فيه عبدالله بن المقفع الفارسي عرقًا خطأ لرجل ينطق الظاء ضاداً. فلم يمنعه عرقه من سماع الفرق الدقيق بين الصوتين.[٣٨] وكذلك ما يرويه من فصاحة موسى بن سيار الأسواري بالفارسية والعربية.[٣٩] ومع إيراده هذه الأخبار التي

(٣٤) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ٦٩.

(٣٥) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢: ٧٠.

(٣٦) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢: ٢١٠-٢١١.

(٣٧) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢: ٢١٠-٢١١.

(٣٨) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٢: ٢١٠-٢١١.

(٣٩) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ٣٦٨.

تتفق مع ما تراه الدراسة اللسانية اليوم، فهو يورد بعض المقولات التي تجعل أمر اللغة محكومًا بالعرق لا بالنشأة. ومن ذلك قوله: «ونقول: إن الفرق بين المولد والأعرابي: أن المولد يقول بنشاطه وجمع باله، الأبيات اللاحقة بأشعار أهل البدو، فإذا أمعن انحلت قوته واضطرب كلامه.»(٤٠) وقوله: «فإن قلت: إن المولد لا يؤمن عليه الخطأ إذ كان دخيلاً في ذلك الأمر، وليس كالأعرابي الذي إنما يحكي الموجود الظاهر له، الذي عليه نشأ، وبمعرفته غذي، فالعلماء الذين اتسعوا في علم العرب، حتى صاروا إذا أخبروا عنهم بخبر كانوا الثقات فيهم بيننا وبينهم وهم الذين نقلوا إلينا. وسواء علينا جعلوه كلامًا وحديثًا منثورًا، أو جعلوه رجزًا وقصيدًا موزونًا.

ومتى أخبرني بعض هؤلاء بخبر لم أستظهر عليه بمسألة الأعراب. ولكنه إن تكلم وتحدث فأنكرت في كلامه بعض الإعراب لم أجعل ذلك قدوة حتى أوقفه عليه، لأنه ممن لا يؤمن عليه اللحن الخفي قبل التفكر.»(٤١)

وكذلك كلامه عن الرقاشيين: «قال أبو عبيدة كان أبوهم خطيبًا، وكذلك كان جدهم، وكانوا خطباء الأكاسرة. فلما سُبوا وولد لهم الأولاد في الإسلام وفي جزيرة العرب، نزعهم ذلك العرق، فقاموا في أهل هذه اللغة كمقامهم في أهل تلك اللغة، وفيهم شعر وخطب، ومازالوا كذلك حتى أصهر إليهم الغرباء، ففسد ذلك العرق ودخله الخور.»(٤٢)

وهذا النص يحمل دلالتين متناقضيتين: الأولى: أن غير العربي يمكن أن يكون مثل العربي فصاحة؛ والثانية: أن هذه الفصاحة تعود إلى الوراثة العرقية. وليس هذا التناقض في هذه المسألة مقصورًا على هذه المقولة، بل إننا نجد مقولة أخرى تحمل هذا التناقض، يقول: «والقضية التي لا أحتشم منها، ولاأهاب الخصومة فيها: أن عامة العرب والأعراب والبدو والحضر من سائر العرب أشعر من عامة الأمصار والقرى من المولّدة والنابتة، وليس ذلك بواجب لهم في كل ما قالوه. وقد رأيت ناسًا يبهرجون أشعار المولّدين، ويستسقطون من رواها. ولم أر ذلك قط إلا في راوية للشعر غير بصير

(٤٠) الجاحظ، *الحيوان*، ٣: ١٣٢.

(٤١) الجاحظ، *الحيوان*، ٢: ١٨٣-١٨٤.

(٤٢) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ٣٠٨.

بجوهر ما يروي. ولو كان له بصر لعرف موضع الجيد ممن كان، وفي أي زمان ومكان.»[٤٣]

ومن المقولات المتناقضة ما ترويه المصادر العربية عن الشعراء الذين ختم بهم الشعر. فمن ذلك ما يرويه الجاحظ عن الأصمعي أنه قال: «ختم الشعر بالرماح.»[٤٤] وقول إسحاق: «وحدثني أبو داوود أن بني ذبيان تزعم أن الرماح بن ميادة كان آخر الشعراء.»[٤٥] كما روي أن الأصمعي قال إن بشارًا «خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم.»[٤٦] ويروى عن الأصمعي أنه عندما عاد إلى البصرة من بغداد وسئل عن مروان بن أبي حفصة: «وجد أهل بغداد قد ختموا به الشعراء، وبشار أحق أن يختموا به من مروان، فقيل له: ولم؟ فقال: وكيف لا يكون كذلك وما كان مروان في حياة بشار يقول شعرًا حتى يصلحه له بشار ويقومه.»[٤٧] ويروى عنه أيضًا أنه كان يقول: «ختم الشعراء بابن هرمة والحكم الخضري، وابن ميادة، وطفيل الكناني، ومكين العذري.»[٤٨] فهذه الروايات متعددة يختم الشعراء فيها بشعراء مختلفين من غير ذكر لأسباب موضوعية غير انطباعية.

ويكفي في التشكيك في قيمة مثل هذه المقولات ما يرويه أحد الرواة عن مروان ابن أبي حفصة، وهو من الذين قيل إن الشعراء ختموا بهم، قال: «أنشدنا مروان بن أبي حفصة يومًا شعر زهير. ثم قال: زهير والله أشعر الناس، ثم أنشد للأعشى فقال: الأعشى أشعر الناس، ثم أنشد شعرًا لأمرىء القيس فقال: امرؤ القيس أشعر الناس، ثم قال: والناس والله أشعر الناس. أي أن أشعر الناس من أنشدت له فوجدته قد أجاد، حتى تنتقل إلى شعر غيره.»[٤٩]

---

(٤٣) الجاحظ، *الحيوان*، ٣: ١٣٠.

(٤٤) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ٣: ٣٤٩.

(٤٥) أبو الفرج على بن الحسين الأصفهاني، *كتاب الأغاني* (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م؛ مصور عن طبعة دار الكتب)، ٢: ٢٦٩.

(٤٦) الأصفهاني، *الأغاني*، ٣: ١٤٣.

(٤٧) الأصفهاني، *الأغاني*، ٣: ١٤٨.

(٤٨) الأصفهاني، *الأغاني*، ٤: ٣٨٣.

(٤٩) الأصفهاني، *الأغاني*، ١٠: ٨٣.

ويتضح مما تقدم أن كثيراً من المقولات المتعلقة باللغة لم تؤّسس على استقصاء موضوعي. فهي لا تزيد على انطباعات يلعب الذوق والاهتمام والتعصب والعرقية فيها بسهم وافر. كما أن هذه المقولات تنقضها مقولات أخرى نجدها في المصادر نفسها مما يجعلنا نتردد في قبولها.

وصفوة القول إن الخوف من فساد اللغة الذي يبدو واضحًا في المصادر وما يتبعه من قصر الاستشهاد على سكان البراري ووقف الاستشهاد لم يكن له مسوغ. وذلك أن الأخطاء التي يقع فيها غير العرب تكاد تكون محصورة في الجيل الأول من الداخلين في العربية، وكذلك على الطبقة غير المتعلمة من الخدم والعمال وغيرهم. وهذا أمر متوقع إذ أن هؤلاء اتصلوا بالعرب على كبر في السن ولم تتح لهم الفرصة لإجادة العربية عن طريق التعليم، فبقيت لغاتهم الأم تؤثر في لغتهم المكتسبة. أما المتعلمون فإنهم استطاعوا أن يبلغوا منزلة رفيعة من التمكن من اللغة فصار منهم الخطباء والشعراء والعلماء، خاصة من الجيل الثاني.

ففساد اللغة الذي أوجب في ظن بعض الناس إيقاف الاستشهاد لم يحدث أو هو لم يحدث بالدرجة التي تصورها المصادر. ولم أجد فيما قرأت أقوالاً واضحة في وقف الاستشهاد بله الإجماع على ذلك. إن هذه المقولات والمواقف التي كانت سببًا في صدورها لا تكفي للاطمئنان إلى صحة الموقف الذي يشيع في المصادر العربية الذي يقضي بوقف الاستشهاد وقصره على طوائف معينة من العرب.

ومن الأسباب التي تدعو إلى عدم الاطمئنان إلى تلك المقولات أن لها ما يماثلها في حضارات مختلفة أثبت البحث فيها أنها لا تزيد على تخرصات لا تمثل واقعًا. وسوف أعرض فيما يلي الحالة المثيلة في الغرب.

مقارنة هذه المقولات بمثيلاتها في اللغات الأوروبية

ولكي يتضح أن هذه المقولات غير الدقيقة أمر شائع في الحضارات الأخرى، فإنه يحسن أن نقارنها بالوضع في الدراسات عن اللغات الأوروبية التي يمكن أن يمثل لها بالدراسات التي قامت على اللغة الإنجليزية. فعندما بدأ العلماء الغربيون في تسجيل لهجات لغاتهم بتأثير المدرسة اللغوية التاريخية المسماة بـ «مدرسة النحويين الجدد» في

القرن التاسع عشر، فإنهم وضعوا شروطًا عدة لتحديد من تؤخذ عنه المادة اللغوية التي عنها يبحثون. ومما اتصف به منهجهم أنهم وجهوا جهودهم للبحث عن ما أسموه بـ «اللهجة الخالصة،» أي التي لم تختلط بغيرها. وكما يقول بيتت Petyt، فإنهم كانوا «مهتمين في الغالب بـ (اللهجة الحقيقية)، تلك التي تبين التغيرات التاريخية التي لم تفسد بالاتصال بالنوعيات [اللغوية] الأخرى. وقد نتج عن هذا في الغالب صرف الاهتمام إلى المتحدثين الريفيين، وأولئك الذين لم يحصلوا إلا على قدر قليل من التعليم، ويحتلون أسفل السلم الاجتماعي، كذلك محدودي الحركة إلى خارج المنطقة التي يسكنون فيها.»(٥٠) وقد طبقوا هذه الطريقة في جمعهم المادة اللغوية تطبيقًا يكاد يكون حرفيًا.

وإذا قارنا هذه الشروط بما يقال إن اللغويين العرب قد اشترطوه وجدنا مطابقة تكاد تكون تامة. فالشرط الأول الذي اشترطه العلماء الغربيون للحصول على مادة لغوية حقيقية هو أن تؤخذ من الريفيين. ويماثل هذا ما تورده المصادر العربية من قصر الأخذ عن البدو الذين لم يختلطوا بغيرهم. وتبين المصادر العربية أن العلماء العرب لم يأخذوا عن البدو الذين نزلوا في البصرة والكوفة فقط، بل ذهب هؤلاء العلماء إلى البوادي. بل إنهم في بعض الأحيان إذا أخذوا عن أعرابي نزل في البصرة أو الكوفة، فإنهم يحرصون على تأكيد أن هذا الأعرابي لم ينزل هاتين المدينتين بل نزل في «ظاهرهما.» ومن النصوص المعبرة ما يرويه الجاحظ عند حديثه عن زيد بن كثوة، قال: «ولقد كان بين زيد بن كثوة يوم قدم علينا البصرة، وبينه يوم مات بون بعيد. على أنه كان وضع منزله في آخر موضع الفصاحة وأول موضع العجمة، وكان لا ينفك من رواة ومذاكرين.»(٥١) فهو قد وضع منزله على حدود البادية.

وقد يصفون الموضع الموغل في البداوة بأنه «أفصح بقعة.» وقد ورد ذلك فيما يرويه ابن قتيبة، قال: «وقال أبو عمرو بن العلاء: كان ابن أحمر في أفصح بقعة من الأرض بين يذبل والقعاقع.»(٥٢) أما النزول في القرى فإنه سبب للضعف اللغوي.

(٥٠) K. M. Petyt, *The Study of Dialects: An Introduction to Dialectology* (London: André Deusch, 1980), 111.

(٥١) الجاحظ، *البيان والتبيين*، ١: ١٦٣.

(٥٢) أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة، *كتاب الشعر والشعراء*، تحقيق M. J. De Goeje (ليدن: بريل، ١٩٠٤م)، ٢٠٩.

ومن ذلك ما يقوله ابن قتيبة عن عدي بن زيد: «وكان يسكن الأرياف فثقل لسانه، واحتمل عنه شيء كثيراً جداً. وعلماؤنا لا يرون شعره حجة.»(٥٣)

أما اشتراط علماء اللهجات الغربيين كون من تؤخذ عنه اللهجة أميًا فهو مثيل لأخبار كثيرة وردت في المصادر العربية تبين حرص اللغويين والرواة على توضيح أمية من يروون عنه. ومن أمثلة ذلك ما رواه ابن قتيبة، قال: «وقال عيسى بن عمر: قال لي ذو الرمة: ارفع هذا الحرف. فقلت له: أتكتب؟ فقال بيده على فيه؛ أي أكتم علي، فإنه عندنا عيب.»(٥٤)

كما تبين المصادر العربية أن من يوصفون بالفصاحة يتميزون برثاثة الملبس والفقر المدقع والجهل بأبسط مقومات الحياة المرفهة. وفي *البيان والتبيين* كثير من الأخبار التي تحمل هذه المضامين. وتبين كذلك أن البدو الذين أخذ عنهم كانوا يتحركون في مواطنهم في البادية ولا يختلطون بغيرهم.

وإذا تركنا التماثل الذي يكاد يكون تامًا في مواصفات الممثل الحقيقي للغة الحقيقية الصافية، فإننا نجد تماثلاً بين مواقف علماء اللهجات الغربيين وما ترويه المصادر العربية من توجهات فيما يخص اللغة. ومن ذلك الخوف على اللغة من الفساد والتغيرات التي تصيبها نتيجة للتغيرات الاجتماعية.

فقد كان الخوف على اللغة من التغيرات وراء النشاط الذي قام به العلماء الغربيون لتسجيل لهجاتهم قبل أن تتغير بفعل التغيرات الاجتماعية والصناعية التي جدت في القرن التاسع عشر. ومن ذلك ما يقوله البريطاني رايت عند تأسيس جمعية اللهجات الإنجليزية: «لقد كانت واحدة من آمالي القديمة أن يقام بجهد مطرد لجمع الكلمات المحلية والمحافظة عليها؛ وذلك أنه في خلال سنوات قلائل سيكون الوقت متأخراً لعمل ذلك بسبب الأثر الذي تتركه السكك الحديدية والمدرسون المدربون، فلنسجل كل كلمة محلية واستعمالها؛ موردين مثالاً لذلك الاستعمال إن أمكن، معينين المكان الذي تسعمل فيه إن أمكن.»(٥٥) وبعد أن قامت جمعية اللهجات الإنجليزية بجمع قاموس

---

(٥٣) ابن قتيبة، *الشعر والشعراء*، ١١١.

(٥٤) ابن قتيبة، *الشعر والشعراء*، ٣٣٣-٣٣٤.

(٥٥) Petyt, *Dialects*, 76.

اللهجات الإنجليزية، يقول رايت نفسه في مقدمة هذا القاموس: «ليس هناك أدنى شك أن الكلام اللهجي الخالص [الصافي] أخذ في الاختفاء بسرعة حتى في المناطق الريفية بسبب انتشار التعليم والوسائل الحديثة في الاتصال (حول لندن). فقد أصبحت اللهجات مختلطة إلى حد يدعو إلى اليأس مما جعلها عديمة الجدوى لعلم فقه اللغة.»(٥٦)

وعلى الرغم من الجهد العظيم الذي بذله هؤلاء في عملهم طوال أكثر من ثمانين سنة، فإنهم لم يستطيعوا إلا جمع عدد قليل من الخصائص الصوتية والصرفية والنحوية ولم يستطيعوا إلا وضع حدود تقريبية بين اللهجات معتمدين على خصائص قليلة جدّا. وقد بين البحث اللساني المعاصر أن ذلك العمل الضخم لم يكن له من فائدة إلا فيما يخص الدراسة التاريخية. إذ تبين أن ذلك العمل لم يستطع دراسة لهجة واحدة دراسة مستقصية.

ومثل هذا تبينه المصادر العربية إذ يقال إن نشأة النحو والدراسات اللغوية إنما كان مدفوعًا بشعور العرب بتدهور اللغة العربية نتيجة للاختلاط بين العرب وغيرهم من الداخلين في الإسلام. كما أن نتيجة عمل اللغويين العرب تكاد تماثل نتيجة ما قام به العلماء الغربيون. وهنا نتذكر المقولات التي سبق إيرادها من شعور كثير من علماء العرب أنهم لم يحيطوا بما قالته العرب كله.

ويضاف إلى شعور الغربيين بضرورة تسجيل اللهجات المحلية للغاتهم قبل أن تندثر - فيما يظنون - بسبب التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها مجتمعاتهم أن تاريخ الدراسات اللغوية للغة الإنجليزية الأدبية يحفل بمواقف تكاد تكون مطابقة للمواقف التي نجدها في المصادر العربية عن فترة تدوين اللغة العربية وظلت تردد على مدار تاريخها.

فلقد شعر الناس في القرن الثامن عشر - بحسب المصادر - أن اللغة الإنجليزية ليس لها نحو مدون ومقنن، وهي معرضة للفساد كل يوم. فهي لذلك تحتاج إلى التصحيح والتشذيب والتحسين. والغرض من ذلك أن تثبت قواعدها بشكل نهائي وأن

(٥٦) Ibid., 84.

تحمى من التغيرات . وكان الهم الأول للمشتغلين بهذه المسألة البحث عن نموذج للغة الإنجليزية كي يقعد ويحتذى . وقد اختلفت الآراء في هذا الأمر ، إذ اختلف في أي الفترات هي التي تمثل العصر الذهبي للغة الإنجليزية . فقد رأى الشاعر الإنجليزي درايدن أن العصر الذهبي لها بدأ مع تشوسر ، ولكنه لم يوضح متى انتهى . أما سوفت فقد رأى أنه عهد الياصبات . كما رأى أن الفترة التي تلت تلك الحقبة تتصف بأن التحسين الذي طرأ على اللغة فيها لا يكاد يساوي الفساد الذي أصابها . وهذا ما يراه د . جونسون ، مؤلف أول قاموس للغة الإنجليزية . ومن المفارقات أن الكتّاب الذين جاؤوا في أواخر القرن الثامن عشر نظروا إلى الحقبة التي عدّها سوفت حقبة انحطت فيها اللغة الإنجليزية على أنها تمثل ، هي نفسها ، العصر الذهبي لها .

ولقد عرض بو Baugh ، في كتابه الذي أرخ فيه للغة الإنجليزية ، لكثير من النقاش عن هذه المسألة ، ولكتب النحو والقواميس التي ألفت لغرض إخضاع اللغة الإنجليزية للتقعيد وتثبيتها من ثم .(٥٧) وتبين من عرضه ذاك أن الخوف الذي كان يبديه كثير من الباحثين على اللغة الإنجليزية في فترات مختلفة ليس له مسوِّغ .

كما عرض للآثار التي ترتبت على انفتاح اللغة الإنجليزية على الخارج إذ أصبحت لغة إمبراطورية يمتد سلطانها من أمريكا في الغرب إلى أستراليا في الشرق .

ومن الأمور المهمة التي نتجت عن ذلك الانفتاح دخول ألوف الكلمات والتعابير من لغات مختلفة ، بالإضافة إلى اختفاء كثير من الكلمات منها ، وظهور كلمات جديدة بعضها مشتق من كلمات أصيلة ، وعلى الأخص في الجوانب العلمية . وتغيرت معاني كثير من الكلمات القديمة . ويضاف إلى ذلك بعض التغيرات الصرفية والنحوية . وكانت هذه التغيرات سبباً لشكوى مرة من كثير من الكتاب الذين رأوا في هذه التغيرات إفساداً للغة منذ القرن الثامن عشر إلى الآن .(٥٨)

وقد حدا ذلك ببعض الكتاب في أمريكا ، مثلاً ، أن ينادوا بالحد من «البربرية» التي أصابت اللغة الإنجليزية بسبب الاستعمالات اللغوية الجديدة التي نشأت في

(٥٧) Albert C. Baugh, *A History of the English Language*, 2nd ed. (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice Hall, 1963), 306.

(٥٨) Baugh, *History*, 350-94.

أمريكا. ويبين ذلك اعتقاد أحد الكتاب أن الشكل النموذجي للغة الإنجليزية الذي يجب أن يحتذى هو النموذج الذي تستخدمه الطبقة الأفضل ثقافة، وهم أولئك الذين صقلت لهجتهم بالتفاعل الحميم مع الكتب الإنجليزية [المستخدمة في بريطانيا]. بل إن ذلك الكاتب يستهزىء بالذين يرون «أن كتابة نحو للغة الإنجليزية وجمع معاجمها يمكن أن يقوم به الأمريكيون.»(٥٩) كما يقول أحدهم: «إننا لا نصاب بالهلع على تماسك اللغة الإنجليزية إلا إذا سمعناها على أفواه الأمريكيين.»(٦٠) ومما يلفت النظر أن الكتاب البريطانيين في القرن الثامن عشر يرون أن اللغة الإنجليزية: «اغتنت وتغتني بشكل كبير جدّا من انتشارها في القارة الأمريكية.»(٦١)

وهذه المواقف فيما تخص الإنجليزية تكاد تماثل المواقف التي نجدها في المصادر العربية، إذ ترى تلك المصادر - كما رأينا - أن انحلال النظام اللغوي العربي بدأ بخروج العرب من جزيرتهم ودخول غير العرب في الإسلام. وهو ما أتاح خلق كلمات وتعبيرات جديدة، وذلك بالإضافة إلى اضمحلال بعض السمات المميزة للغة العربية عندما كانت محصورة في الجزيرة العربية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المواقف التي ترى أن اللغة تنحدر وتنحل بمرور الزمن أصبحت موضوعًا للبحث اللساني الجاد الذي خلص إلى عدم صحتها، كما بين أن الخوف على اللغة ليس له مسوغ أبدًا. وهناك عدد كبير من الدراسات في هذا الشأن، مما يمكن الاستشهاد به هنا، لكني سوف أقتصر على الاستشهاد بدراستين حديثتين وحسب، وهما تمثلان الموقف العلمي الذي انتهت إليه اللسانيات المعاصرة من هذه القضية.

والدراسة الأولى قام بها عالم اللسانيات البريطاني ديفد كرستال مساهمة منه في كتاب عن اللسانيات في الثلاثين سنة الماضية. فقد أورد رسالتين أرسلتا إلى برنامج كان يقدمه في إحدى الإذاعات البريطانية، موضوعهما الشكوى من الفساد الذي أصاب اللغة الإنجليزية ثم قال:

---

(٥٩) Ibid., 452.

(٦٠) Ibid., 461.

(٦١) Ibid.

إن هاتين الرسالتين اللتين اخترتهما من بين عدد كبير من الرسائل التي وجهت إلى البرنامج الإذاعي الذي كنتُ أقدمه في الإذاعة الرابعة بعنوان «اللغة الإنجليزية المعاصرة» قبل سنتين، رسالتان ممثلتان [للموقف الشائع عن اللغة الإنجليزية]. إذ تعبران عن واحد من أكثر المفاهيم الخاطئة عن طبيعة اللغة شيوعًا: وهو أن اللغة في حالة تغير دائم يكتسح اللغة بشكل جذري لا هوادة فيه، كما أن هذا التغير لم يحدث إلا في الماضي القريب؛ وكان حدوثه أمرًا فجائيًا. ونحن نعرف بوصفنا دارسي لسانيات أن اللغة في واقع الأمر لم تكن يومًا ساكنة؛ غير أننا نعرف كذلك أنه إذا ما قارنا بين لغة جيل معين باللغة التي يستعملها الجيل الذي يليه، فإن الانطباع الغالب الذي نخرج به هو بالتأكيد أن اللغة تتميز بالاستقرار والاستمرارية. فليس في الأمر أي درامية [تغير مفاجيء]، فأجزاء التركيب اللغوي التي تكون موضوعًا للتغير قليلة - ومن ذلك مثلاً تغير طفيف في رتبة الكلمات المكونة للجملة، أو تغير ضئيل لا يكاد يحس في حركة أعضاء النطق [ينتج عنه نطق صوت معين بشكل مختلف عن الشكل السابق]. ولنا أن نسأل في ضوء هذه الحقائق: ماذا تمثل هذه التغيرات بمجموعها؟ أتمثل أقل من واحد بالمائة من تركيب اللغة، في أي وقت من الأوقات؟ وإذا كنت تظن أن هذا الرقم ضئيل جدًا فإنني أشك أن يريد أحد الزعم بأن هذا التغير يمثل أكثر من خمسة بالمائة من اللغة، حتى وإن أضفنا إليه التغير المعجمي.[٦٢]

ويبين كرستال أن مثل كاتبي هذه الرسائل إنما يؤتون من جهلهم بأن كثيرًا مما يعيبونه من ظواهر يرون أنها تغيرات حديثة فاسدة، كانت موجودة في اللغة الإنجليزية في فترات سابقة من تاريخ اللغة الإنجليزية؛ بل إن كثيرًا منها يوجد في استعمالات النحاة والأدباء في تلك الفترات.[٦٣] ويلاحظ كذلك: «أن ما لا يعلمه هؤلاء اللسانيون [!] غير المتخصصين ولا يملّ اللسانيون المتخصصون من الإشارة إليه أن معظم المسائل التي تزعج هؤلاء إن هي إلا خصائص موجودة في اللغة لفترات طويلة جدًا. . . . [وبعضها] لقرون.»[٦٤] ويشير كذلك إلى أن هذه الانطباعات الخاطئة عن اللغة موجودة عند المهتمين بتدريس اللغة أيضًا [وهو أمر مستغرب في رأيه].

(٦٢) David Crystal, "The Changing English Language-Fiction and Fact," in Martin Putz, ed., *Thirty Years of Lingustics Evolution* (Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins, 1992), 119.

(٦٣) Crystak, *The Changing English Language*, 120.

(٦٤) Ibid.

ويمضي كرستال في تحليل بعض الظواهر التي يرى كثير من غير المتخصصين أنها حديثة. ويبين أن شعور هؤلاء الناس الخاطىء عن اللغة إنما يأتي من خلال مقارنتهم للمادة اللغوية التي تستعمل في تعليم اللغة، وتتميز بالوضوح والتعقيد التركيبي، بالمادة اللغوية التي تستعمل فعلاً في الكلام العادي في أثناء الحديث اليومي وهو ما يكثر فيه الحذف وتبسيط القواعد واللجوء إلى الجهد الأقل في نطق الجمل والكلمات.

أما الدراسة الثانية، فهي التي أنجزها ستيفن بنكر في كتابه «الفطرة اللغوية.» فيعرض بنكر في فصل بعنوان «خبراء اللغة» إلى المسألة التي أشار إليها كريستال من قبل، وهي الشعور الدائم عند بعض الناس بفساد اللغة. وينتظم في سلك خبراء اللغة في الإنجليزية - كما يقول بنكر - المصححون في المطابع، وجامعو مادة القواميس، وكتّاب الكتب التي ترشد إلى الأساليب الصحيحة في الكتابة، ومدرسو اللغة الإنجليزية، وكتاب المقالات، وأصحاب الزوايا الثابتة في الصحف والشغوفون بالتنقير عن الكلمات. وهذه المجموعة تقوم بحراسة اللغة في زعمها - كما يقول - بسبب عدم وجود مجمع لغوي يقنن للغة الإنجليزية، وذلك بعكس اللغة الفرنسية التي يقوم المجمعيون فيها كما يقول: «بإثارة فضول الصحفيين من الأقطار الأجنبية بقراراتهم اللغوية التي يصلون إليها بعد جدال حام مع أن اللغة الفرنسية لا تأبه بها ولا يلتفت لها المتكلمون.» ويتناول كذلك مسألة النحو المعياري الإنجليزي الذي تأسس في القرن الثامن عشر، ويشير إلى أن القواعد التي أتى بها لا تمثل إلا ملاحظات سطحية عن اللغة الإنجليزية، ولذلك فإنه من الغرابة بمكان أن يلجأ إليها دائمًا في محاكمة ما يقوله الناس فعلاً. ويمثل لذلك بتسع حالات مما يراه النحويون مخالفًا لقواعد اللغة الإنجليزية على الرغم من أن هذه الاستعمالات كانت موجودة في كتابات أشهر كتاب اللغة الإنجليزية على مر العصور. ثم يبين أن هذه المخالفات المزعومة أبعد ما تكون عن عدم المنطقية التي توصم بها دائمًا. ويبين أن هذه الاستعمالات إذا فهمت كما يجب فإنها تدل على الاستعمال الحقيقي للغة أكثر من دلالة تلك القواعد التي يوجب النحو المعياري اتباعها.(٦٥)

---

(٦٥) Steven Pinker, *The Language Instinct: How the Mind Creates Language* (NewYork: William Morrow and Company, 1994), 370 [وقد انتهيت من ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية وأرجو أن يرى النور قريبًا].

وفي مواضع أخرى من هذا الفصل يحلل كثيراً من آراء من أسماهم بخبراء اللغة. فيكشف أن بعضهم يلجأ إلى الكذب عند تفسيره لأصول بعض الكلمات. ومن ذلك ما يقوله أحد كتاب الزوايا عن معنى pumpernickel، إذ أرجعها هذا الكاتب إلى قول لنابليون عندما قدم له خبز عافه: «إن هذا الخبز يصلح لنيكول» [وهو اسم حصانه]. لكن هذا الكاتب اعترف فيما بعد أنه وأصحابه اختلقوا هذا التفسير عندما كانوا في أحد البارات (ص٣٨٤). وقد نال وليم سافير الذي يكتب عموداً أسبوعيّا في مجلة «نيويورك تايمز» الأسبوعية نصيبًا لا بأس به من سخرية بنكر الذي بين أن كثيراً من آرائه عن اللغة واستعملاتها ليس دقيقًا.

ونخلص من هذا أن الدراسات اللسانية أوضحت بشكل جلي أن الخوف على اللغة من الفساد إنما ينشأ في كثير من الأحيان من فهم خاطىء للكيفية التي تعمل بها اللغة، ومن فهم خاطىء للقواعد التي تضمن اطرادها، ومن سيطرة بعض المقولات غير الصحيحة عنها التي تتناقلها الأجيال من غير أن يبذل المتخصصون ما يكفي من الجهد لتبيين خطئها.

وإذا عدنا إلى مقارنة ذلك بما نجده في المصادر العربية، فإننا نجد التماثل الذي يكاد يكون كاملاً بين الحالتين. فالنحو العربي - كما تقول هذه المصادر - نشأ من شعور العرب بالأثر السيىء الذي تركه دخول غير العرب الإسلام. كما أن كثيراً من النشاط اللغوي كان ينصرف إلى محاولة بيان الأخطاء التي يقع فيها مستعملو اللغة انطلاقًا من القواعد التي قررها اللغويون والنحويون اعتماداً على ملاحظة مادة لا تمثل - باعترافهم - كل ما قالته العرب.

ومادام أن اللسانيين المحدثين قد كشفوا علميّا تهافت كثير من المقولات المتعلقة بفساد اللغة، فإن المقولات المثيلة في التراث اللغوي العربي لا بد لها من مواجهة المصير نفسه. فينبغي إذن أن نعرف أن تلك المقولات ليست ملزمة، ولا يمكن أن يحتج بها، ولا بد من مراجعة التراث اللغوي العربي لنحاول اكتشاف الحقائق كما هي لا كما صورتها المصادر المدفوعة بمقولات تتكرر في الحضارات جميعها ولا تثبت للتمحيص. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن أن تناقش قضية الاحتجاج ووقفه عند زمن محدد وقصره على مناطق محدودة من الجزيرة العربية.

نظرة في مسألة الشواهد

وقد تبين مما تقدم أن قضية الاحتجاج نبعت أصلاً من مواقف ليست علمية عن اللغة العربية. والدليل على عدم علميتها يأتي - كما تقدم - من مقارنة المقولات التي جاءت عن أفصح العرب، وعن القبائل العربية التي أخذت اللغة عنها. فقد تبين لنا تعدد القبائل التي كانت توصف بأنها الأفصح. كما أنه لم يبين المراد بالفصاحة. ثم إن الخليل وسيبويه لم يظهر في كتابيهما هذا التحديد.

والحجة الأخرى التي تدل على عدم دقة هذه المواقف أن هناك مواقف معاصرة لها تناقضها. وهذا يدل على عدم الاستقصاء عند من أطلقوا هذه المقولات.

وحجة ثالثة هي أن وراء هذه المقولات عوامل كثيرة يمكن رؤيتها بكل وضوح مثل العرقية والتنافس بين القبائل والعوامل السياسية والأذواق المختلفة وتغير الاهتمامات.

أما الحجة الرابعة، فقد وجدنا أن هذه المقولات تشيع في حضارات كثيرة ومنها ما يشيع قديمًا وحديثًا عن اللغة الإنجليزية. وقد بيّن البحث اللساني الجاد أنه لا صحة لهذه المقولات، وأنها جاءت نتيجة للجهل بالكيفية التي تعمل بها اللغة.

ويحسن هنا أن أناقش ما يتراءى لي بأنه هو الذي حدث فيما يخص قضية الاحتجاج. فينبغي في مناقشة هذه القضية أن ننظر في عمل الرواة منذ بداية التدوين. يقول محمد بن سلام الجمحي: «ذكر العرب وأشعارها، والمشهورين المعروفين من شعرائها وفرسانها وأشرافها وأيامها، إذ كان لا يحاط بشعر قبيلة واحدة من قبائل العرب، وكذلك فرسانها وساداتها وأيامها، فاقتصرنا من ذلك على ما لا يجهله عالم، ولا يستغني عن عمله ناظر في أمر الشعراء، فبدأنا بالشعر.»[٦٦] ويقول ابن قتيبة: «والشعراء المعروفون بالشعر عند عشائرهم وقبائلهم في الجاهلية والإسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط أو يقف من وراء عدهم واقف ولو أنفذ عمره في التنقير عنهم واستغرق مجهوده في البحث والسؤال ولا أحسب أحدًا من علمائنا استغرق شعر قبيلة حتى لم يفته من تلك القبيلة شاعر إلا عرفه وقصيدة إلا رواها.»[٦٧]

---

(٦٦) محمد بن سلام الجمحي، *طبقات فحول الشعراء*، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة: مطبعة المدني، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، ١: ٣.

(٦٧) ابن قتيبة، *الشعر والشعراء*، ١: ٣.

ويضاف إلى ذلك ما يروى من حفظ الرواة للآلاف من الأبيات وحفظ القرآن الكريم وقراءاته الكثيرة والأخبار والأمثال. فقد كان العلماء العرب الأوائل يتعاملون إذن مع كم هائل من المادة اللغوية التي بدأ وا في وضع قواعد اللغة العربية اعتمادًا عليها. كما شعر العلماء العرب بضخم هذه المادة اللغوية، وعبروا عن هذا الشعور. فمن ذلك ما يقوله الإمام الشافعي: «وهذه اللغة لا يحيط بها إلا نبي.»[٦٨] وما يرويه أبو عمرو بن العلاء من أن أحدهم قال لعيسى بن عمر: «أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. قال: قلت: فمن تكلم بخلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به، أتراه مخطئًا؟ قال: لا قلت: فما ينفع كتابك.»[٦٩] وما يرويه ابن نوفل قال: «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله، فقال: لا. فقلت: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات.»[٧٠] وقول أبي عمرو بن العلاء أيضًا: «ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلا القليل.»

فتبين هذه النصوص جميعًا أن العرب الأوائل لم يحيطوا بكل ما قالته العرب أولاً، ولم يستطيعوا أن يدخلوا كل ما رووه عن العرب تحت القواعد التي استخلصوها، ثانيًا. فلذلك نجد أنهم في فترة التأسيس كانوا يريدون إنجاز مهمة ملحة وهي تقعيد اللغة. ولذلك لم ينتظروا حتى يجمعوا كل ما قالته العرب ولم يحاولوا كذلك التعقيد لكل ما رووه. وهذا الموقف تمليه طبيعة اللغة أي لغة، إذ أنه لا يستطاع الإحاطة بما يقوله الناس فعلاً. فالقول السائد بأن العرب أحاطوا بلغتهم وجمعوها من مصادر محدودة ليس صحيحًا، إذن.

ويمكن لنا الآن أن نكشف عن طبيعية الشواهد في كتاب سيبويه التي أدى عدم

---

(٦٨) محمد بن إدريس الشافعي، *الرسالة*، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة: د. ن.، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م)، ٤٢

(٦٩) أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي الزبيدي، *طبقات النحويين واللغويين*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢ (القاهرة: دار المعارف، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م)، ٤٥.

(٧٠) الزبيدي، *طبقات*، ٣٩.

فهمها إلى كثير من الخلط في هذه القضية. ولا بد أن يلاحظ أن منهج سيبويه كان امتداداً للمنهج الذي اختطه العلماء الذين سبقوه، خاصة الخليل بن أحمد. ويبين هذا المنهج ذلك النص الذي رواه أبو القاسم الزجاجي عن بعض شيوخه قال:

إن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها. واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق اليقين أو بالبراهين الواضحة والحجج الملائمة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا كذا سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار. وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة. إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك. فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها.(٧١)

ويوضح هذا النص توضيحاً جيداً المنهج الذي اتبعه العلماء العرب الأوائل في دراستهم للنحو. فبعد أن أرسى العلماء الأوائل القواعد العامة الغالبة التي تطرد في كلام العرب (ويقصد به القواعد التي تنتظم اللغة الأدبية) جاء الخليل لينحو بالدراسة النحوية في اتجاه التفسير. فدراسة النحو كما يبينها هذا النص إنما تقصد إلى استجلاء معرفة المتكلمين العرب للغتهم. فليس القصد من الدراسة الاقتصار على وصف القواعد التي تضبط النصوص المنتجة بل يجب أن تتجاوز الوصف إلى استجلاء الأسباب الكامنة وراء سلوك المتكلمين على هذه الصفة. ويؤكد الخليل في هذا النص أن في ذهن المتكلم نظاماً للغة يتصرف بموجبه.

وبما أن المتكلمين لم يعبروا عن هذا النظام دائماً، فإن مهمة دارس النحو أن يفترض صورة معينة تقوم في أذهان المتكلمين يصدرون عنها. وكما يفعل العلماء في

(٧١) أبو القاسم الزجاجي، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق مازن المبارك (بيروت: دار النفائس، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، ٦٥-٦٦.

الحقول المختلفة، فإن تفسيرهم للظواهر يقوم على افتراضات نظرية ويغيرون هذه النظريات بحسب ما يكتشفون من الواقع. ولذلك يتغير تفسير الظاهرة الواحدة مع اكتشاف أدلة وحقائق جديدة. والواقع أن النظام اللغوي نظام محكم يكتسبه الإنسان في صغره ثم يتصرف بموجبه بعد ذلك تصرفًا يكاد يكون آليًا بسبب كفاءة هذا النظام. وهو لا يشعر به إلا إذا نبه إليه.

وهذه النظرية للدرس النحوي تقارب النظرية التي يراها تشومسكي والمدرسة اللسانية التي اتبعته في الوقت الحاضر؛ إذ إن الهدف الأساسي من البحث اللغوي هو اكتشاف وتفسير معرفة المتكلم للغته.

لقد أصبحنا بفضل عمل الخليل نعرف كيف تعمل اللغة؛ فالذي ينتج اللغة ليس المتكلم بل هو، على وجه الدقة، النظام الذي يختزنه المتكلم في ذهنه. ولذلك افترض الخليل العوامل التي تجعل الكلمات يؤثر بعضها في بعض ويجعلها تظهر على شكل معين بدلاً من شكل معين آخر.

ويحوي كتاب سيبويه تطبيقًا مفصلاً لهذه النظرية. فهو ليس وصفًا للأحداث اللغوية وحسب بل تفسير للاطراد الذي نلحظه فيها ويصدر عن مستوي مجرد يقبع في ذهن المتكلم. وقد بدأ سيبويه كتابه بمقدمة وضع فيها الخطوط العامة لتركيب اللغة الفصحى. فقد بيّن فيها المقولات التي تندرج تحتها الكلمات في اللغة العربية، ثم انتقل إلى التفريق بين المعرّب والمبني وأثر العامل، والتفريق بين الثقيل والخفيف منها، والمعرّفة والنكرة، والمصروف والممنوع من الصرف، ثم بيان أن التركيب في العربية لا بد أن يتكون من مقولتين فأكثر. وينتقل بعد ذلك إلى دراسة المفردات من حيث دلالتها على معنى واحد أو على معنيين ضدين أو دلالة مفردتين على معنى واحد. وينتقل بعد ذلك إلى ما يطرأ على الكلمات من الزيادة أو النقص بسبب عوامل مختلفة. ويتطرق إلى دلالة الجمل على المعنى إذ يمكن أن تدل هذه الجمل أولا تدل، لكنها تظل جملاً تخضع للقوانين اللغوية التي تحكم العربية. ويميز بين اللغة المستعملة في الشعر وتلك المستعملة في النثر، فيبين أن لغة الشعر لها خصوصية، إذ إنه يمكن أن تتجاوز القوانين اللغوية المطردة فيها لأسباب معظمها عروضي.

وتمثل هذه المقدمة هيكلاً نظريًا عامًا للنظام اللغوي العربي الذي يضبط اللغة

العربية. ومن الملاحظ أن سيبويه في معالجته للظواهر اللغوية في الأبواب المخصصة لا يبدأ في أغلب الأحوال بإيراد الشواهد كما يتوقع ممن يريد الوصف؛ بل يضع القاعدة ممثلاً لها بجمل يصنعها هو أو أنها تكون من صناعة النحويين الذين سبقوه؛ وبعد ذلك يمكن أن يورد عليها شاهداً من القرآن الكريم أو الشعر أو غيرهما. وعمله هذا يماثل ما يعمله دارسو اللسانيات اليوم، إذ يأتون بجمل من صنعهم يمثلون بها للقواعد التي يريدون مناقشتها. فهم في ذلك إنما يحاولون اختبار القواعد التي افترضوا وجودها وليس وصف الأمثلة التي سمعوها.

ومن الجدير بالملاحظة أن سيبويه في الغالب الأعم لا يمثل للقاعدة في شكلها المطرد بل يكتفي بالأمثلة المصنوعة. وغالبًا ما يأتي بالشواهد لبيان الخروج على القاعدة بسبب الضرورات أو اختلاف اللهجات أو غير ذلك من العوامل. وهو كثيراً ما يصف البدائل للقاعدة التي يناقشها بأنها «عربية جيدة» أو «عربية جيدة كثيرة،» أو يجوز الخروج على تلك القاعدة بسبب «سعة الكلام،» أو اختلاف المعنى، وهو ما يبيِّن وعيه لحقيقة مهمة في اللغة، تلك هي أنه قد يخرج كثير من الناس، فعلاً، في كلامهم عن القواعد المقررة فيقول: «والشواذ في كلامهم كثيرة.»[٧٢] لقد كانت معظم الشواهد في كتاب سيبويه إذن مسوقة لغرض محدد هو التمثيل لإمكان الخروج عن الشكل الأصلي للقاعدة ولم يكن للتدليل على القاعدة نفسها.

وكما سبقت الإشارة، فقد استشهد سيبويه بشعراء من مختلف القبائل العربية كما أن تلك الشواهد ترجع لفترات متعددة للغة تمتد من العصر الجاهلي إلى المعاصرين لسيبويه. وقد يعود إكثار سيبويه من الاستشهاد بالجاهليين والمتقدمين من الإسلاميين بسبب أن ظواهر الخروج عن القواعد كانت أكثر في شعرهم بسبب الطابع الشفوي للغة. أما بعد أن أصبحت اللغة تستعمل في الكتابة أكثر وأصبح الشعراء يكتبون أشعارهم، فقد قلت نسبة الخروج تلك بسبب خضوع معظم الشعراء للنموذج الذي وضع أسسه النحويون. فعدم الاستشهاد بالمولدين إذن لم يكن لضعف لغتهم، بل بسبب ندرة تلك الظواهر التي اهتم بها سيبويه في شعرهم (أما ما كانوا يخالفون فيه ما

(٧٢) أبو بشر عثمان بن قنبر سيبويه، *الكتاب: كتاب سيبويه*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م)، ٢: ١٢٤.

استقر من القواعد فهو مثيل لما كان يفعله الأقدمون لكن النحويين لم يحاولوا فهم هذه المسألة). ومن هذا، فإنني أظن أن الذين قرؤا كتاب سيبويه غاب عنهم هذا السبب وحسبوا أن سيبويه ينظر للغة تحدد نموذجها الأعلى بالشعراء الذين ينتمون إلى الفترات الماضية. واستنتجوا من ذلك أن الاستشهاد لا يجوز بمن جاء بعدهم.

ولقد نتج عن هذا الفهم أن جمدت دراسة اللغة. وبدلاً من تطوير المبادىء وتقنيات التحليل التي جاء بها سيبويه والخليل من قبله، فقد أصبح الاهتمام محصوراً بإعادة إنتاج ما أنتجه سيبويه. وكان المنتظر أن يتقدم البحث باتجاه التعمق في دراسة اللغة على هذا المنحى لكنه توقف عند المماحكات العقيمة التي نتجت عن عدم فهم عمل سيبويه.

وخلاصة القول أن وقف الاستشهاد كان واحداً من المواقف التي اتخذها الأقدمون لأسباب غير مسوغة. فهي إذن من جملة تلك المواقف التي يجب أن يعاد النظر فيها.

كما تجب الإشارة إلى أن اللغة العربية صارت بعد الفترة التي وقف الاستشهاد عندها لغة عالمية تستعمل في الأدب والعلم والفلسفة وغير ذلك بدل اقتصارها على الشعر والخطب والأمثال. إن شعراء العربية العظام وكتابها البارزين إنما ينتسبون إلى عصر جاء بعد تلك الفترة؛ أولئك الشعراء مثل أبي تمام والبحتري وابن الرومي وأبي العلاء المعري والمتنبي، والكتاب أمثال الجاحظ وأبي حيان التوحيدي وغيرهما.

خاتمـــــة

تكثر في التراث اللغوي العربي المقولات التي ينظر إليها على أنها حقائق لا تناقش. ومن ذلك ما عرضت له هذه الورقة فيما يخص قضية الاحتجاج اللغوي ووقفه عند زمن ومكان محددين. وفي هذا العصر الذي تقدمت فيه الدراسات اللسانية فإنه لا بد لدارسي اللغة العربية من الاستفادة من هذه الدراسات. ومن أهم نتائج هذه الدراسات اللسانية الحديثة أن اللغات تتشابه إن لم تكن تتماثل، ليس في تركيبها النحوي وحسب وهو ما ثبت فعلاً، بل تتشابه كذلك في المواقف التي تتخذ منها في

الحضارات المختلفة. وهو دليل آخر على تماثل اللغات وتماثل الجنس البشري، الذي يتكلمها، في التفكير فيها.

والمسألة التي عرضت لها هذه الورقة تبين أن مواقف العلماء العرب الأقدمين ومن جاء بعدهم إلى اليوم التي تتمثل في الخوف على اللغة من الفساد والتدهور بمرور الزمن ليست وقفًا على اللغة العربية. ومادام أن هذه المواقف توجد في حضارات أخرى، فإن الزعم بوجود خصوصية للغة العربية في هذا الشأن ليس أمرًا مسلمًا. ولما لم تثبت هذه المزاعم للبحث اللساني الجاد في الحضارات الأخرى، فإن دارس اللغة العربية لا بد له أن يستفيد من نتائج ذلك البحث لتخليص تاريخ العربية من هذه المزاعم حتى يتسنى له دراسة هذه اللغة دراسة علمية موضوعية.

ونتيجة هذا البحث هي أن اللغة العربية لم تفسد بدخول غير العرب الإسلام؛ وكانت نشأة النحو لأسباب أخرى مثل ضرورتها في بناء الدولة الجديدة. كما أن وقف الاستشهاد بعد سنة ١٥٠ هجرية في الحضر ونهاية القرن الثاني أو الرابع الهجريين في البدو لم يكن أمرًا مجمعًا عليه، وإنما كان نتيجة لانطباعات خاطئة نتجت من قراءة خاطئة للمصادر النحوية الرئيسة الأولى مثل كتاب سيبويه.

إن وقف الاستشهاد حكم على اللغة العربية بالتوقف عن النماء؛ وقد يكون سببًا في وجود كثير من المشكلات التي أدت إلى جعل اللغة العربية بعيدة عن متناول العرب، بل جعلها لغة ثانية لهم.

On the Problem of *Shawāhid* in Arabic Grammatical Thought

Hamza Qublan Al-Mazainy

Associate Professor, Department of Arabic, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. One of the major issues in traditional Arabic grammatical studies is the problem of *shawāhid*: lines of poetry or prose cited to show the proper usages, or the proper use of rules: grammatical, morphological, phonological, phonetic. It has been claimed, traditionally, that the ancient Arab grammarians greatly limited the scope of their coverage when they collected the examples they used as *shawāhid*. They relied, it was claimed, on examples they collected from the bedouins in the Arabian Peninsula, especially from those who were far away from the possible linguistic influence of non-Arabs.

The examination of what the early Arab grammarians, such as Sībawayh, Al-Khalīl and Abu-Amr b. Al-Alā, did in establishing Arabic grammatical studies, shows that this picture is far from depicting their actual practice. It is clear that Sibawayh's *al-Kitāb* is descriptive and normative, but the major concern of this work, in fact, is explanatory in nature. Its central aim is to account for the linguistic knowledge of the native Arab speakers. So he did not use the examples that he cited to testify to the usages or rules that he was discussing as examples of correct Arabic that must be followed. But rather, he used them in order to explain the abstract knowledge that underlies the performance of the Arabs. This is far from the traditional picture that takes the *shawāhid* as normative only.

The principles that were used in those early Arabic studies to explain the regularities found in the performance of the Arabs are almost similar to modern linguistic theorizing about the underlying principles governing human language. The modern Arabic studies, therefore, should pay attention to the actual practice of the early Arab grammarians, in order to deepen their understanding of the phenomena of language as a whole and Arabic in particular instead of bickering about some minor issues such as who is the best representative of good Arabic speech.